



www.alkashif.org

مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية

## تجربة الاسلاميون في تركيا



### القسم السادس

## بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التجربة التي خاضها ولا يزال الاسلاميون في تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية وصعود كمال اتاتورك كقائد بارز ورمز لتركيا العلمانية التي اظهرت العداء الشديد لكل ما له علاقة بالدين، ولحد المرحلة الحالية التي نعيشها الآن، حيث آلت هذه التجربة الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان.

وتأتي أهمية هذا الملف للاسلاميين العراقيين بالذات حيث يتربع على السلطة هناك احد رموزهم، لان الحاجة اصبحت ملحة للاستفادة من دروس الحركة الاسلامية التركية واخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الاخطاء التي مارسها نجم الدين اربكان وانتهاج النهج المعتدل والذكي والمرن، الذي يدرك البيئة الاستراتيجية التي تحيط به، على المستوى المحلي والدولي.

- وقد لعب الضعف العربي دوراً في تسريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيوعي فضلاً عن الفراغ الاستراتيجي الحاصل نتيجة التراجع العربي.
- إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للسلطة الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية.
- ومن المتوقع أن تلعب تركيا دوراً محورياً في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان.
- وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسه حكومة "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به.
- وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأمريكي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضائه والاعتماد عليه.
- لم تعد القوة العسكرية وحدها هي التي تدير السياسة في تركيا، بل التخطيط الإستراتيجي واللعب على تناقضات وتوازنات المنطقة، وهو تطور كبير ينبغي التدبر في آثاره ومعانيه التي تتجاوز حدود إقليم كردستان العراق.
- بمعنى أن مصر ومحورها تريان في الدور التركي ثقلاً موازياً في مواجهة إيران وليس بالضرورة للرجة في التعاون الإقليمي مع تركيا بحذاته، جرياً على المثل العربي الشائع: قبول تركيا "ليس حباً في علي ولكن كرهاً في معاوية!".
- والأهم أن هذا التوجه عكس رؤية "أيدولوجية" لمكانة تركيا الإستراتيجية في محيطها الإقليمي وفي العالم في ضوء متغيرات ما بعد الحرب الباردة، ولم تكن مرتبطة بأحداث مفصلية مثل ١١ سبتمبر/ أيلول أو احتلال العراق.
- ومن هنا فإن أحد أهم أسباب زيارة أوباما إلى تركيا هو محاولة استعادة تركيا إلى حضنها الغربي السابق، وكبح جماح انعطافاتها نحو الشرق والعالم الإسلامي.

## المحتويات

رهانات الخارج.....	٥
طبيعة الدور الإقليمي التركي.. أهدافه ووسائل تنفيذه.....	٥
تركيا والولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة.....	٨
جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية.....	١٣
تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة.....	١٧
تركيا والدول العربية.. شروط التعاون المثمر.....	٢١
تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام.....	٢٧
التوجه التركي في العهد الأميركي الجديد.. إلى أين؟.....	٣٢

## رهانات الخارج

### طبيعة الدور الإقليمي التركي..

### أهدافه ووسائل تنفيذه

٢٠٠٩/١١/٢٥

محمد نور الدين

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، إذ للمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقاً رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

### أسس ومرتكزات

وبحسب وزير الخارجية التركي السياسي والمنظر أحمد داود أوغلو\*، فإن هناك ثلاث مراحل شهدتها العالم ما بعد ١١ سبتمبر/ أيلول:

المرحلة النفسية وتحليتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من ١٠ إلى ١٥ عاماً،

ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى داود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية. ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة:

- الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية.

- عدم الاستقرار السياسي.

- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

وقد بنت تركيا إستراتيجيتها في سياستها الخارجية على عدة أسس ومرتكزات من بينها:

التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد ١١ سبتمبر/ أيلول كانت تركيا

البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى.

إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ"تصفير" المشكلات: وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد.

وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، وآسيا/أوروبا، والغرب/الإسلام، تكون على العكس من ذلك "مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر

ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنها تناقض بعضها.

تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل "بلد مركز" جاذب وفاعل.

الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

وسائل التنفيذ وعوامل النجاح وإستنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة) ولهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات

الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور أنقره في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، **والانفتاح الاقتصادي والثقافي** على كافة دول العالم حتى على تلك التي كانت بينها وبين أنقره عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمينيا.

وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدما ملحوظا في تطبيق هذه الأسس وتلك المرتكزات في سياسات ملموسة ومنسجمة، ومن أبرز هذه العوامل -في الشرق الأوسط كمثال- **الجدور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية**. ففي السابق، كان **التوجه العلماني الحاد** والضغطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا.

فضلا عن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية.

وقد لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيوعي

فضلا عن الفراغ الاستراتيجي الحاصل نتيجة التراجع العربي. وكان رهان هؤلاء أن البعد السني من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح لتمدد النفوذ الإيراني.

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للسياسة الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية.

أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية، باحث متخصص في الشأن التركي.  
النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

(\*) لمزيد من الاطلاع على فكر الدكتور أحمد داود أوغلو، انظر [داود أوغلو والسياسة](#)

الخارجية الجديدة لتركيا، بولنت أراس، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة "إتشيك" ومؤسسة البحث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مركز الجزيرة للدراسات.

## تركيا والولايات المتحدة..

## مصالح إستراتيجية متبادلة

٢٥/١١/٢٠٠٩

### خليل العناني

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوإستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة للغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

لذا فقد دخلت أنقرة في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة "حجر زاوية" في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط.

### محددات العلاقات الأمريكية - التركية

منذ نهاية الحرب الباردة راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الإستراتيجية

لتركيا، خاصة من المنظور الغربي، وذلك عطفاً على انتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ" التي وفرت لتركيا دوراً مهماً طيلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

بيد أن التاريخ أثبت لاحقاً عدم صحة هذه الأطروحات، ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا، وإنما أيضا بسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم ورفعت من حظوظهم الإقليمية والدولية.

وعلى عكس ما كان مطروحاً سلفاً من احتمال تراجع أهمية تركيا وافتقاد دورها الحيوي، بدا لاحقاً أن ثمة حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" التي أفقدتها كثيراً من حضورها الرمزي، وأثقل كاهلها



بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها  
باقية حتى الآن.

وإذا كانت العلاقات الأمريكية - التركية قد  
شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد  
الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، إلا أن  
الخطط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلا  
الطرفين كان حريصاً على ألا تؤثر خلافاته  
مع الطرف الآخر على الشراكة  
الإستراتيجية بينهما، ما دفعهما إلى إعادة  
تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات  
ويزيد من مساحة الالتقاء.

ومنذ انضمامها لحلف شمال الأطلسي "الناتو"  
عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدت تركيا  
أشبه بـ "الحصان الأسود" بالنسبة للغرب  
والولايات المتحدة التي سعت لتقوية علاقتهما  
مع حليف إستراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً  
وسياسياً وحضارياً.

وقد نسج كلا الطرفين علاقاته بالآخر في  
إطار عدد من المحددات أهمها المحدد  
الإستراتيجي، حيث تنظر الولايات المتحدة  
لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية  
في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز  
مروراً بالبلقان والشرق الأوسط.

وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف  
قرن خلا على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها

عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات  
بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما  
بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات  
المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط  
عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠.

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر  
٢٠٠١، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي  
في إطار ما عُرف إبان إدارة الرئيس بوش  
الابن بـ "الحرب على الإرهاب". فعلى سبيل  
المثال تجاوزت تركيا بأريحية مع تفعيل  
المادة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف  
الناتو والتي تفرض علي جميع الأعضاء في  
الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة  
تواجه عدواناً خارجياً. وخلال أقل من ٢٤  
ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام  
أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية  
لبداء الحرب على أفغانستان في أكتوبر/  
تشرين الأول ٢٠٠١.

وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب  
الولايات المتحدة التي استفادت معنوياً  
ورمزيّاً من مشاركة دولة مسلمة في إطار  
حربها على أفغانستان. فضلاً عن إرسال  
تركيا لما يقرب من حوالي ١٢٠٠ جندي  
لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد  
(إيساف) التابعة لحلف الناتو ولا تزال تركيا

تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية، ومن المتوقع أن تلعب تركيا دوراً محورياً في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان.

وفضلاً عن هذا المحدد الإستراتيجي فقد لعبت عدة ملفات أخرى في الشرق الأوسط دوراً مهماً في رسم طبيعة العلاقات التركية الأميركية منها الملف الكردي والموقف من حزب العمال الكردستاني PKK حيث لعب هذا الموقف دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة. فالولايات المتحدة تدعم الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية.

ويتأسس الموقف الأميركي من هذا الحزب على تفهم مخاوف تركيا من أن تؤدي الحرب الأميركية على العراق التي نجحت في الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين ١٥ - ٢٠ % من عدد سكان تركيا البالغ حوالي ٧٠ مليون نسمة، على القيام بالشيء نفسه والانضمام للدولة الوليدة.

وتدعم الولايات المتحدة الأميركية السعي التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أميركياً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضاً بهدف أولاً بناء جسر قوى بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا.

وإذا كانت العلاقات الأميركية - التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسته حكومة "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به.

وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأمريكي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضائه والاعتماد عليه.

الرؤية الأمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط

وقد أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.

- تركيا باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول

آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (جيهان - باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.

- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسّن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لكل هذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.

- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتماً إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق، فضلاً عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم.
- الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.
- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران
- والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً.
- أسس التعامل التركي مع ملفات الشرق الأوسط
- وفيما يخص سياساتها الشرق أوسطية يمكن القول بأن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها ما يلي:
- محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، دون أن يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخارجي، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة عربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والإستراتيجي.
- محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية في المنطقة، والاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية.

الأميركي الجديد.. إلى أين؟ محمد نور الدين،  
مركز الجزيرة للدراسات.

## جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية

٢٥/١١/٢٠٠٩

إبراهيم البيومي غانم

تتحكم جدلية "الاستيعاب/الاستبعاد" في توجيه مسارات العلاقات التركية الأوروبية -وفي فهمها أيضاً- منذ تأسيس الجمهورية الكمالية على أنقاض الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. هذه الجدلية معقدة إلى أقصى حد في تفاصيل العلاقة بين الجانبين، وفي تفاصيل القوى والتيارات المتنافسة داخل كل من الجانب التركي والجانب الأوروبي.

### جدل الانضمام المتبادل

من الجانب التركي، هناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية، والاندماج داخل المنظومة الأوروبية "بجلوها" في أغلب الأحيان، و"مرها" في بعض الأحيان، بالمعنيين السياسي والاقتصادي على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢.

• الدخول بقوة على خط الصراعات في المنطقة، ليس من أجل تفجيرها وإنما لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط "المبرّد" للخلافات في الشرق الأوسط.

• تجنب الدخول في لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظم الصورة التركية كوسيط محايد.

• تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.

وقد تمت ترجمة هذه الأسس من خلال إدارة أنقرة للعديد من الملفات الشائكة في المنطقة أهمها الملف الإيراني والسوري والفلسطيني والعراقي.

نائب مدير تحرير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام.

النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

ولمزيد من التفاصيل عن العلاقات التركية الأمريكية، انظر: [التوجه التركي في العهد](#)

كما أن هناك رغبة علمانية/أتاتورية أقدم وأقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم، وكيفية إدراك الذات، وأصول الانتماء الحضاري على النمط الغربي.

وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري -بكل معانيه- في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضاري، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجيهها ناحية الشرق بدل الغرب.

أما على الجانب الأوروبي -على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقف من تركيا- فالنزعة الإقصائية/الاستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء النادي الأوروبي مع تركيا. فهناك أصوات لأحزاب والحكومات أوروبية تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادي الأوروبي أكثر من سلبياتها، ولكنها أصوات خافتة، وغير حاسمة - حتى اليوم - في ترجيح كفة سياسة الاستيعاب والقبول على كفة الإقصاء والرفض.

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرفض لأن تكون تركيا عضواً بالنادي الأوروبي، منها ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا، ومنها ما هو ديمغرافي يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي (حوالي ٧٥ مليون نسمة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا الفيدرالية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٨٠ مليون نسمة، ثم تأتي بعد تركيا كل من فرنسا ٦٠ مليون نسمة، وبريطانيا ٥٨ مليون نسمة تقريباً).

ومن أسباب الرفض ما هو ديني/ثقافي يرتبط بالهوية الحضارية الإسلامية، يرى الراضون أنها لا تنسجم مع الهوية "المسيحية" التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي.

وإلى جانب ذلك، هناك موقف ثالث يقدم حلاً وسطاً مفاده ألا تمنح تركيا عضوية كاملة وإنما يتم منحها "شراكة متميزة" مع الاتحاد الأوروبي، وتترجم ألمانيا هذا الاتجاه، بدعوى مختلفة تركز أساساً على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً من باقي دول الاتحاد.

من العوامل الكثيرة التي تغذي جدلية "الاستيعاب/الاستبعاد" في العلاقات التركية الأوروبية، الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة

الشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

فهذا الدور يغري بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، أملاً في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع العالم الإسلامي والشرق العربي الأقرب نفسياً وحضارياً لتركيا، والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعماري المرير.

بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تقوم -تركيا- بهذا الدور، لسببين رئيسيين:

١. الأول: أن تركيا لن تنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي إلا في إطار عودتها إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

٢. والثاني: هو أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد يكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة

لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئاً من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد.

وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص والتهديدات التي تنجم عن استيعاب تركيا أو استبعادها بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

### ليس بيد أوروبا وحدها

وللوهلة الأولى قد يبدو أن مفتاح العلاقات التركية الأوروبية في يد أوروبا، وأن تركيا تركض للإمساك بنسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولكن هذا الانطباع غير صحيح، بل الصحيح هو أن في أنقرة كما في بروكسل قوة للمساومة على العضوية، وإن كانت غير متوازنة بطبيعة الحال لصالح الطرف الأوروبي.

إن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ينطوي على احتمالات أكثرها إيجابياً بالنسبة لتركيا، ذلك لأن أوروبا ذاتها ستجني مصالح



متنوعة إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في ناديها من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

ومع ذلك لا توجد حتى الآن مؤشرات مشجعة من الجانب الأوروبي صاحب القرار النهائي في قبول العضوية أو رفضها، وآخرها قرار البرلمان الأوروبي في ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٩ الذي عبر عن "حالة قلق" لتأخر أنقرة في تنفيذ التزاماتها، وخاصة تراجعها عن تعديل الدستور، في حين أن الموقف الأوروبي كان سلبياً عندما جرت محاولة تعديله وتوسيع حرية المرأة في ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، وخاصة في الجامعات.

ولكن هل يعني تردد المواقف الأوروبية في استيعاب تركيا أن تكف الأخيرة عن المحاولة؟ وهل يعني ذلك أن محاولاتها تسير في الاتجاه الخطأ وتجري فقط وراء الوهم والسراب؟ في تقديرنا إن منافع الاستمرار في المحاولة أكبر بكثير من التوقف عنها، وأن قرار المضي في الشوط حتى نهايته صحيح من المنظور الإستراتيجي الذي يأخذ في حسابه جملة المتغيرات المحلية (التركية) والإقليمية، والعالمية، وإن العضوية ليست هدفاً بحد ذاته وقد تكون بالفعل - كما يرى البعض - مجرد

وهم وخيال، ولكن من المؤكد أنها مفيدة في توليد قوة دفع نحو الخروج من أوضاع تتناقض مع الحريات العامة، ولا تتسجم مع قواعد الحكم الديمقراطي الرشيد، وتنتقص - ليس فقط - من حقوق الإنسان وإنما تنتقص من "إنسانية الإسلام" الذي يدين به الشعب التركي.

ولا يغيب عنا في أية لحظة أن العوامل الحضارية والتاريخية ستكون أكثر حسماً من العوامل الاقتصادية في تحديد موقف المجموعة الأوروبية من عضوية تركيا. وأن زعماء أوروبا الذين نراهم اليوم مقتنعين بمركزية الحضارة الغربية غير مستعدين لرؤية دولة مسلمة عضواً في ناديهم الأوروبي.

ولكن المزاج التركي لا يقل اعتزازاً بهويته وعمقه الحضاري من احساس الأوروبيين، وهو ما عبر عنه أردوغان في دافوس نهاية فبراير/شباط ٢٠٠٩ باعتراضه الواضح الذي لا لبس فيه على رواية الرئيس الإسرائيلي للجريمة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، وشهد عليها العالم كله، وبدا في اعتراضه هذا كما لو أنه يسد قناة رئيسية يمكن أن تسهم في بلوغ تركيا إلى عضوية النادي الأوروبي، ولكنه لم يتردد في إعلان موقف تركيا بشجاعة وجرأة تليقان به وببلده.



## تركيا في آسيا الوسطى

## والقوقاز.. تأمين جسور الطاقة

٢٥/١١/٢٠٠٩

## محرم أكشي

غيرت تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى فعوضاً عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقره فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار.

## تغيرات إستراتيجية

وكان تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى (منها خمس دول ذات أصول تركية) قد مثل فرصة كبيرة لتركيا، إذ فتح أمامها مجالاً جديداً وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية.

وعقب الاستقلال وطوال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ سوقت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبر والدولة النموذج بالنسبة إلى تلك الدول ومنحتها هبات وقروضا،

ولا حجة لمن يلوم تركيا على تكثيف جهدها الساعي نحو الاتحاد الأوروبي أكثر منه نحو العالم الإسلامي، أولاً لأن تركيا هي أصلاً تحمل بعداً أوروبياً من الناحية الجغرافية والتاريخية، وثانياً لأن دول العالم الإسلامي لم تبذل مجهوداً يذكر لجذب تركيا إليه، وكان قربه أو بعده من تركيا محصلة لإرادة الطرف التركي أساساً. وأفضل للعالم الإسلامي أن تكون إحدى دوله الكبيرة عضواً في أحد مراكز صنع القرار الدولي (الاتحاد الأوروبي) من أن لا يكون له صوت في أي من تلك المراكز على الإطلاق، وستظل جدلية الاندماج والاستبعاد هي المتحكمة في مسار العلاقات الأوروبية التركية، وفي مصير عضوية تركيا إلى النادي الأوروبي، إلى أن تتغلب نزعة الاستيعاب على نزعة الاستبعاد لدى الأوروبيين في النظر إلى الآخر الحضاري.

خبير الشؤون التركية، رئيس قسم الرأي العام في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

وقد تمت لها وعودا لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها. وبالرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل حتى الآن.

وفي تلك الفترة أيضا غضت روسيا الطرف عن النشاط التركي في القوقاز وآسيا الوسطى وهما المنطقتان اللتان تعتبرهما مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة لها، وذلك لأن موسكو أرادت أن تستعمل تركيا في محاربة التيار الإسلامي المتشدد الذي بدأ يزداد قوة وانتشارا في تلك البلدان عقب تفكك الاتحاد السوفيتي.

لكن فترة "غض الطرف" لم تستمر طويلا إذ أن روسيا وطوال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢ استشعرت أن تركيا "منافسا" جديا لها ومهددا لمصالحها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموما بفترات من الشد والجذب سيطر عليها أجواء من عدم الاستقرار إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

فلسفة جديدة للتعامل مع الجيران

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسنا مطردا، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع روسيا فعوضا عن النظر إليها على أنها "منافس" أصبح يتعامل معها على أنها "شريك" آخذا بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح، فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجاري وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٥ مليار دولار، وهذا الرقم مرشح للزيادة المستمرة.

كما أدخلت تركيا في عهد العدالة والتنمية روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نابوكو الهادف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمنستان (صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم) إلى أذربيجان ومنها إلى خط أنابيب نابوكو الذي سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الاستراتيجية الغربية.

وتتأتي الأهمية التي تكتسبها الطاقة في منطقة بحر قزوين من كونها أولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وثانيا غناها باحتياطيات كبيرة من الطاقة (٤٠٪ من

الاحتياطي العالمي للنفط و٥% للغاز). وقد بدأ يتكون وعي بأن هذه المنطقة يمكن أن تمثل بديلا بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة وخاصة الدول الأوروبية. وفي هذه النقطة بالذات - أي موضوع تأمين الطاقة لأوروبا - فإن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة.

وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان الهادف إلى نقل بترول أذربيجان - وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان - عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول ١٧٧٦ كلم يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرًا لها بين الشرق والغرب.

وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا، كما أنه في الوقت نفسه يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى تبذل الدبلوماسية التركية جهودا لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخي التي تحول دون ذلك. وتنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" الذي تم تدشينه في أعقاب الاشتباك المسلح الذي نشب عام ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية، فضلا عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين.

والعلاقة بين تركيا وأرمينيا ليست مجرد علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها وأهميتها إقليميا ودوليا. فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تفرز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. فمن منظور سياسي فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا.

وتبقى مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تراوح مكانها إذا لم تحل المشاكل العالقة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلك بسبب مشكلة ناغورنو كراباغ المتنازع عليها بين الطرفين. وفي هذا السياق فإن تطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، بل إن الشروع في تحريك المسار التركي الأرميني ينبغي أن يشمل أذربيجان، وكذلك من حين إلى آخر يتعين أن تتقدم المباحثات بشكل ثلاثي في هذا الخصوص، لتحسين الأجواء الإقليمية وامتصاص النزاعات القائمة.

ومن جانب آخر فإن التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا يمثل تلافيا وتداركا للنقص الذي حدث بسبب انهيار القدم الجورجية في المحور التركي الجورجي الأذري خصوصا بعد الضربة الموجهة التي تلقتها جورجيا من روسيا خلال الحرب الأخيرة.

وإجمالا يمكن القول إن مسار التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا أصبح يتميز بعوامل جديدة بعد تغير التوازنات بسبب الصراع الذي نشب بين روسيا وجورجيا، وأصبح يكتسب قوة تمكن من خلق ظروف جيوسياسية جديدة. وهذه التطورات ينتظر

أن تفرز نتائج إيجابية لتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وكذلك بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها في الوقت نفسه وبالمقابل يعتقد أنها سوف تفرز نتائج سلبية بالنسبة إلى روسيا. وفي هذا الإطار فإن الصراع على النفوذ في القوقاز يكون قد تركز في أرمينيا، وهو ما يمثل تحديا لحزب العدالة والتنمية الذي يسعى من جهة إلى التعاون والشرابة مع روسيا ومن جهة ثانية إلى تطبيع علاقات بلاده مع أرمينيا مع في هذا التطبيع من استفزاز لموسكو.

وتطمح تركيا فضلا عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإن من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسي والجيواستراتيجي في المشرق بأكمله.

باحث تركي متخصص في مجال الطاقة والسياسة الأمنية بأوراسيا وخبير بمركز SETA. النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

## تركيا والدول العربية.. شروط

## التعاون المثمر

٢٠٠٩/١١/٢٥

## مصطفى اللباد

تشير المعطيات السياسية القائمة إلى دور إقليمي تركي في الشرق الأوسط متبلور وظاهر الملامح يتعاظم بمرور الوقت. ويحظى الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة من بينها أن العرب يشكلون شطراً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً، ومن ثم يمكنهم تسهيل عودة تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها.

وتتزامن العودة التركية الحالية إلى المنطقة مع ترحيب جماهيري عربي كبير ينظر إلى تركيا باعتبارها لاعبا إقليميا يعود بعد غياب ليتواجه إعلامياً ودبلوماسياً مع دولة الاحتلال الصهيوني، التي تعربد في المنطقة عسكرياً بغطاء أميركي وعجز شامل من النظام العربي الرسمي.

ولا يعني ذلك أن تركيا صارت تعادي دولة الاحتلال الصهيوني جذرياً ومبدئياً، ولكنها تعلم أن ممارسة الحضور الإقليمي في المنطقة يتطلب حداً أدنى من الصمود في مواجهة

الصلف الإسرائيلي ومن خلفه القطب العالمي الأوحده، وهو ما فعلته باقتدار خلال العدوان الصهيوني على غزة وفشلت فيه معظم الدول العربية.

## دروس تركيا

وقد قدمت تركيا ستة دروس يمكن للنظم السياسية العربية الاستفادة منها، وهذه الدروس في الوقت نفسه هي عوامل جاذبية للنموذج التركي تساعد على تعزيز فرص دورها الإقليمي في المنطقة العربية:

١. التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.

٢. النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة على العكس من غالبية الدول العربية.

٣. التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذورها الثقافي

والتاريخي والديني في إطار مقبول دولياً وإقليمياً.

٤. الفصل بين الحزبي والدولي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.

٥. تكوين مجموعات الضغط "اللوبي" في الولايات المتحدة الأمريكية وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.

٦. تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.

وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولي "حزب العدالة والتنمية" ذو الجذور الإسلامية للحكم عام ٢٠٠٢، فإن العودة التركية تخدم في الواقع

المصالح الوطنية والجيوسياسية لتركيا قبل أية اعتبارات أيديولوجية.

### مؤهلات الدور الإقليمي

وتتضافر مجموعة من العوامل لتؤهل تركيا للعب دور إقليمي من بينها محفزات القوة الصلبة للدولة التركية المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادسة عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقدرات عسكرية وبشرية ضخمة، إضافة إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية. وفوق ذلك تملك تركيا موقعاً جغرافياً استثنائياً يعطيها مميزات جيوسياسية هائلة، ناهيك عما خص التاريخ به تركيا من روابط مع دول الجوار في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

وتترافق عوامل القوة التركية الصلبة والناعمة والموقع الجغرافي مع فراغ كبير في المنطقة اليوم، وهو ما يجعل تركيا على وعي بأن مجالات تأثيرها الجيوبوليتيكي في جوارها الجغرافي قد أصبحت تتحقق في منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى تطل عليها تركيا.

وتعتقد تركيا أنه يمكن لها مواجهة التهديدات المحتملة من منطقة الشرق الأوسط عبر دورها الإقليمي الفاعل، مثلما يمكنها توظيف هذا الدور لتعزيز صورتها الدولية، وبالتالي ممارسة المزيد من الضغوط على الاتحاد الأوروبي لقبولها عضواً فيه، في مثال ممكن التحقق على "العثمانية الجديدة" التي تصبغ السياسة الخارجية لتركيا تحت قيادة "حزب العدالة والتنمية" ولا تعادي الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي.

لكن ومنذ نهاية الحرب الباردة وحتى احتلال العراق كانت التغيرات الجغرافية والسياسية في جوار تركيا وبالأخص في العراق كانت سلبية في تأثيراتها على موقع تركيا الإقليمي كما على هامش مناورتها الإستراتيجية.

فمنذ أوائل التسعينيات وأكراد العراق يتمتعون بحكم ذاتي موسع وقد ازداد اتساعاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وقد خلق هذا الأمر وضعاً إستراتيجياً قلقاً لأنقره استدعت من حزب العدالة والتنمية فلسفة جديدة في التعامل قائمة على فكرة التعاون الاقتصادي مع حكومة إقليم كردستان العراق كوسيلة للسيطرة على طموحات الأكراد عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية لتركيا.

بمعنى آخر لم تعد القوة العسكرية وحدها هي التي تدير السياسة في تركيا، بل التخطيط الإستراتيجي واللعب على تناقضات وتوازنات المنطقة، وهو تطور كبير ينبغي التدبر في آثاره ومعانيه التي تتجاوز حدود إقليم كردستان العراق.

### الموقف المصري نموذجاً

ولفهم الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي يمكن الحديث من باب التمثيل بالموقف المصري كدولة من دول "محور الاعتدال" وبالموقف السوري التي تصنف إعلامياً حتى الآن كدولة من دول "محور الممانعة".

فالموقف المصري يتشابه في نقاط كثيرة مع غيره من المواقف العربية المندرجة في ما يسمى "محور الاعتدال" حيال دور تركيا الإقليمي، إذ أن عمود خيمة هذا الموقف يقوم بالأساس على رؤية تركيا ذراع ثقل مكافئ للحضور الإيراني المتزايد في المنطقة.

بمعنى أن مصر ومحورها تريان في الدور التركي ثقلًا موازياً في مواجهة إيران وليس بالضرورة للرجة في التعاون الإقليمي مع تركيا بحذ ذاته، جرياً على المثل العربي الشائع: قبول تركيا "ليس حباً في علي ولكن كرهاً في معاوية!".



وبالإضافة إلى هذا الموقف الأساسي ترى القاهرة أيضاً أن هناك مشتركات أخرى مع تركيا مثل الرغبة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ووحدة التحالفات الدولية مع تركيا تحت المظلة الأمريكية. دخلت مصر جولة الحوار الإستراتيجي مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة، إذ أن التقاء مصالح القاهرة وأنقره على الرغبة في موازنة الحضور الإيراني قد ساهم في تعبيد الطريق أمام الحوار.

كما أن القاهرة التي تقرأ تاريخياً المؤشرات الإقليمية وبحساسية معروفة، وجدت أن السياق الزمني عام ٢٠٠٨ كان مناسباً لإجراء "الحوار الإستراتيجي التركي المصري"، مع ملاحظة أن القاهرة لا تقوم بحوارات إستراتيجية سوى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتابع القاهرة امتلاك تركيا لمساحات تأثير متزايدة في سياسات المنطقة عبر دور "صانع السلام"، الذي تقوم به أنقره بين دمشق وتل أبيب بترحيب أميركي وأوروبي. وكذلك دورها في المسألة الفلسطينية وهو ما يرسخ صورة تركيا باعتبارها "صانعة السلام" الأولى في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يبدو أن القاهرة تعتقد أن المعالجة الأفضل في ضوء

التوازنات الراهنة ليس الاصطدام بالدور التركي بل بالتحاور معه على هوامش الاتفاق والاختلاف؛ وصولاً إلى اقتسام دور "صانع السلام" معه.

وتقوم كذلك القراءة المصرية لسياسة تركيا الإقليمية في المنطقة على أن المنافس الرئيسي للأخيرة على الأدوار بالمنطقة هو الطرف الإيراني، وهو ما يدخل تركيا في معادلة صفرية أمام إيران. ولذلك تتابع القاهرة سعي تركيا لضمان النجاح في تلك المنافسة الصفرية عبر ثلاث خطوط متوازية:

١. أولاً: استيعاب إيران دبلوماسياً من خلال حوار سياسي وتبادل منافع اقتصادي وعلاقات حسن جوار وعرض وساطة بين طهران وواشنطن.

٢. ثانياً: إضعاف دور إيران الإقليمي عبر محاولة حشد الأطراف العربية المسماة معتدلة في معسكر تقوده تركيا.



٣. ثالثاً: دفع أطراف أخرى متحالفة مع إيران بعيداً عنها بالتدريج (سورية).

تأسيساً على ذلك تعتقد القاهرة أن تركيا تتوخى من حوارها الإستراتيجي حشد التأييد لسياستها في المنطقة مع احتفاظها، أي تركيا، بموقعها المتقدم في العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك في مواجهتها مع إيران وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمي التركي في المنطقة.

ولما كانت القاهرة منضمة ذاتها في ذات التحالفات الدولية مع تركيا، ولما كانت القاهرة والرياض قد أعلنتا في أكثر من مرة ومناسبة أن النفوذ الإيراني يهدد الاستقرار في المنطقة، تنظر القاهرة إيجاباً إلى الدور الإقليمي التركي بشرط البقاء كعامل توازن في مواجهة إيران.

ولكن المتفحص لهذه القراءة يجد أنها لا تستند إلى معايير القوة الذاتية بقدر ما تستند إلى اعتبارات الموازنة بين طرفين آخرين، وبالتالي فأي تغيير في طبيعة العلاقات الحالية بين تركيا وإيران - وهو احتمال وارد الحدوث جداً - سيجعل هذا الرهان خاسراً بشدة.

النظرة السورية

وقبل الحديث عن الموقف السوري من الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ينبغي الإشارة إلى أن سوريا كانت ولا زالت جزءاً أساسياً من التصعيد والتهدة الإقليمية بوصفها واسطة العقد في التحالف الذي تقوده إيران، حيث تنظم سوريا النفوذ الإيراني بالعراق وتربطه بمثيله في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة بكيفية تتسق مع مركزية جغرافيتها في خارطة المنطقة. وبالرغم من تحالفها مع إيران، فقد نجحت دمشق في جمع تناقضات التصادم الإقليمي بين المشروعات المختلفة ووظيفته لمصلحتها. ويبدو ذلك واضحاً في تقييم التحالفات السياسية لسورية في المنطقة مع الدولتين الإقليميتين الأهم: إيران وتركيا، إذ أن سورية المتحالفة مع إيران ضمن المحور الإيراني - السوري هي في الوقت نفسه الدولة العربية الأقرب إلى المصالح التركية عما سواها.

وسورية المتحالفة مع طهران، والقريبة إلى قلب وعقل أنقرة، هي التي تفاوض تل أبيب الآن، وبشكل يجعل بإمكانها ترجيح كفة مشروعات على أخرى في المنطقة. وهكذا أصبح النظام السياسي السوري، الذي لا يتمتع بإمكانات اقتصادية ومالية خاصة، هو

نقطة التوازن لكل القوى غير العربية في المنطقة.

تعلم سورية أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية-الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة. ولكن سورية تترك الباب موارباً أمام الأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه "استدراج العروض" دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ولذلك تنظر سورية إلى تركية نظرة إيجابية ومشروطة في آنٍ معاً، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسورية للنفاذ إلى معادلات المنطقة يبقياها عاملاً إيجابياً لحماية المصالح السورية وتعزيز الأهمية التساومية لدمشق.

تعلم سورية أيضاً أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قرباً من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سورية في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل. ومن المعلوم أن المنطق الداخلي لبدء المفاوضات السورية-الإسرائيلية جدياً سيقود إلى تراجع في أولوية التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري. وهذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا، التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ

أحد الطرفين سيصب في صالح الآخر وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحه.

وهكذا تبرز تركيا من جديد كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية، في لحظة تاريخية تعاني فيها الدول العربية في المشرق من مأزق بنيوية هي الأخطر منذ الاستقلال، وهو ما يخلق فراغاً كبيراً في المنطقة تتقدم تركيا - موضوعياً - كي تشغله. وبسبب احتلال القدرات الواضح بين الطرفين، يبدو أن القراءة العربية للدور التركي الإقليمي في الشرق الأوسط تنطلق من أنه حقيقة واقعة لا يجب الوقوف أمامها، بل التعامل معها لتعظيم المكاسب منها.

وبالرغم من اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية الموزعة على المعسكرين المتقابلين، فإن القاسم المشترك بينها جميعاً يتمثل في أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركية صرف، بل يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حد كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

همشت السياسات العربية تجاه تركيا والمستمرة حتى الآن دور العامل العربي في التأثير على السياسة الخارجية التركية، فالاستثمارات العربية في غالبيتها الساحقة تستقر خارج المنطقة، وحتى الواردات العربية المتزايدة من السلع والخدمات تتجاوز تركيا التي لا تحظى إلا بنصيب ضئيل جداً منها.

وهكذا وحتى الآن لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما يمكن أن يرقى إلى درجة الأخذ في الاعتبار عند رسم سياستها الخارجية. ولا يمكن بالتالي أن نأمل في تفاهم وتعاون مع تركيا بشكل يراعى المصالح الوطنية والقومية دون إبراز مصالح اقتصادية لتركيا في العالم العربي، الذي يستورد من السلع أكثر بكثير مما يصدر. ساعتها يمكن لصناع القرار العرب مخاطبة تركيا من موقع الفاعل، وليس مطالبة الدول الأخرى ومنها تركيا بالتضامن مع مصالحنا دون أن نقدم مميزات بالمقابل، فطريق المصالح يسير في اتجاهين وليس اتجاه واحد.

ولا يعنى ذلك أن المشاكل العالقة بين الدول العربية وتركيا سواء في موضوع المياه أو الحدود سوف تجد طريقها تلقائياً إلى الحل، ولكن وضع العلاقات العربية- التركية على طريق المصالح المتبادلة من شأنه التأثير في

اتجاهات السياسة الخارجية التركية لصالح الدول العربية. تتعامل غالبية الدول العربية مع الدور الإقليمي التركي ولسان حالها يمكن اختصاره بالعبرة التالية: "تركيا عادت لتقود من جديد".

مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة.  
النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

## تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام

٢٥/١١/٢٠٠٩

### حقي أوغور

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣، فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات "الإسلامية والطورانية" التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.

وبفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت -وإلى حد كبير- من الخطر التركي الذي كان يتهدها تاريخياً من جهة الغرب. معروف أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها والتي جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي وزادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده. ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة والتي لم تحل بسهولة إلاّ أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما.

#### ما بعد الثورة

ومع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بزعامة آية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمني، وحُلّت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران وباكستان منها. وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقات التركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل طورغوت أوزال لحكومته في تركيا بعد ذلك. ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب لإيجاد أسواق لاقتصادها المتنامي.

وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة حيث كانت تتفادى أي خطاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تصريحات الخميني عن أتاتورك وخصوصاً في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية والعربية.

وقد بدأ -ولو في الظاهر- تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العراق.

فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران.

وفي هذه الفترة زاد حزب العمال الكردستاني من نشاطاته وبدأ يشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقريب أكثر بين تركيا وإيران، ولأول مرة في تاريخ البلدين تتم عمليات عسكرية مشتركة بينهما.

في عهد العدالة والتنمية

وقد اعتبرت إيران فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ وتشكيله الحكومة منفرداً تطوراً إيجابياً.

وعقب هذا الفوز وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاءً بذلك، وظهرت في قنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية.

وبالمقابل فإن أعضاء الحكومة بصورة خاصة، ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس ومعرفة منهم بالتوازنات الداخلية، وتجنباً لإثارة ردود أفعال القوى المتنفذة داخل البلاد، وكذلك استنتاجاً للدّرس مما حدث للنائبة المحجبة مروّة قواقجي فإنهم لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة ومبالغ فيها.

ورغم التنافس التاريخي الذي ميز هاتين الدولتين فإنه عملياً يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

١. تأمين الطاقة

٢. التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة

بالمشكلة الكردية

٣. اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممراً إلى وسط آسيا وجنوبها

وفي وقت من الأوقات ثارت مزاعم في الإعلام التركي تذهب إلى أن إيران تدعم عمليات "تشيع" داخل تركيا، غير أن الخصوصية الثقافية لتركيا جعلت التأثير الإيراني لا يمسّ سوى قسمًا ضيقًا من الشريحة الإسلامية في البلاد.

ومن الناحية الأمنية فإن ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني.

وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة.

وبالنسبة لإيران فإن الحكومات في طهران ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تركيا، متجاوزة موقفها الإيديولوجي، واضحة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا.

فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع

جيرانها لم تؤثر في علاقتها بتركيا، وكل عام تغد إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح لزيارة تركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، ولم يصدر أيّ تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصول بوش الابن إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق.

ولم تتحمس الحكومة في أنقره ولا الجيش لهذا الموضوع، كما رفض البرلمان التركي المذكورة التي قدمت في هذا الصدد بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ما كانت تضمه من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو.

وكذلك قوبل رد الفعل الإيراني الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين برضا كامل في إيران. وقد بدا هذا الارتياح واضحا سواء

من خلال اللهجة التي تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو من خلال التعليقات والتحليلات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان صيف عام ٢٠٠٦.

ثم جاءت المشادة الكلامية بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس ٢٠٠٩ لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران.

وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين لا تتوقف مدحا وإشادة بهذا الموقف كان الطلاب الإيرانيون يمحطون السفارة التركية في طهران بالورود والأزهار، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركي أردوغان على أحد الشوارع في طهران.

### هواجس ووطنون

لكن بالرغم من هذه التطورات في النظرة الإيرانية وفي الوعي الإيراني إزاء تركيا في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تتماهى تماما مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها.

فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطات التي تقوم بها تركيا بين إسرائيل وسوريا، ولذلك فإن المسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات إلى طهران بهدف إزالة المخاوف التي تساور إيران.

فإيران متخوفة من نية تركيا إقصاءها عن إقرار بعض الخيارات الإستراتيجية بالمنطقة. وكمثال على ذلك -وعلى إثر الأزمة الجورجية- طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي، وهذه الخطوة أزعجت إيران التي لا تخفي علاقتها بالمنطقة. وفي رده على الاقتراح التركي صرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بأن أي كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره تأمين الاستقرار، كما قام متكي بزيارات مكوكية إلى دول المنطقة لاستطلاع الأمر.

ومن بين المسائل الحساسة في العلاقات الإيرانية التركية مشكلة الملف النووي الإيراني، وقد كان لافتاً أن تركيا تعاملت مع هاتين المسألتين بهدوء واتزان.

فقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية واستخدامها في الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة في

السنوات الأخيرة. وفي كلمة لرئيس الحكومة نفسه رجب طيب أردوغان ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية وجه كلامه إلى الدول الغربية قائلاً: "إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعل ذلك".

هذا الموقف التركي من الملف النووي الإيراني قد يمكن أنقره من لعب دور الوسيط النزيه بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ومن جانب آخر فإن تركيا نأت بنفسها -على الأقل بشكل علني- عن الاتهامات الموجهة إلى إيران والمتعلقة بنفوذها المتزايد في العراق ورغبتها في تكوين هلال شيعي.

هذه المواقف التي تتألف من مزيج من تدعيم العلاقات الاقتصادية لا سيما في مجال النفط والغاز، وتنسيق أمني وعسكري خاصة تجاه حزب العمال الكردستاني، واعتدال في المواقف السياسية المتعلقة بالملف النووي، مثلت مجتمعة أرضية لعلاقات ثنائية يمكن لها أن تتطور إلى آفاق أرحب.

كاتب وباحث تركي.

النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#)



## التوجه التركي في العهد

## الأميركي الجديد.. إلى أين؟

٢٠٠٩/٠٤/١٢

محمد نورالدين

مثلت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تركيا يومي ٦ و ٧ أبريل/ نيسان مؤشرا على احتمال بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد مرحلة عاصفة ومتوترة مرت بها العلاقات في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.

لكن تركيا التي زارها الديمقراطي أوباما اليوم ليست تلك التي عرفتھا الإدارة الأميركية في عهد الديمقراطي الآخر بيل كلينتون، رغم أن فريق عمل أوباما يكاد يكون نفسه في عهد كلينتون وفي مقدمه وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وريتشارد هولبروك وغيره.

ومع ذلك يمكن القول إن تركيا لا تزال تمثل لأمركا الأبعاد التالية:

١. هي شريك في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ويخدم هذا بالتالي أهداف الحلف.

٢. صديق وربما شريك لدولة إسرائيل الابن المدلل لأميركا والغرب.

٣. نظام علماني نموذجي في مواجهة الأنظمة الدينية المتشددة.

## تبدل الأهداف التركية

غير أن المرحلة التي شهدت سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ ولا تزال، عرفت تغيرات جذرية في السياسة الخارجية من أهم علاماتها:

١. خروج تركيا من أن تكون شريكا بنيويا لأميركا والغرب في محيطها الإقليمي والدولي.

٢. اتباع تركيا سياسة تعدد الأبعاد التي عنت عدم الانغلاق في محور معين، والبقاء على مسافة واحدة من جميع المحاور.

٣. تعامل تركيا مع كل قضية على حدة ووفقا لمعطيها الخاصة.

والأهم أن هذا التوجه عكس رؤية "أيدولوجية" لمكانة تركيا الإستراتيجية في



محيطها الإقليمي وفي العالم في ضوء متغيرات ما بعد الحرب الباردة، ولم تكن مرتبطة بأحداث مفصلية مثل ١١ سبتمبر/ أيلول أو احتلال العراق.

### فوارق سياسة تركية أميركية

١. مس احتلال أميركا للعراق بتوازنات مواتية لتركيا، حيث ضرب بهذا أول دولة مركزية في المنطقة، مما شكل قلقا من احتمال محاولة ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا.

٢. مسّ فعل الاحتلال بالأمن القومي التركي في خاصرته الرخوة، أي وحدة الأراضي التركية عندما أنشأ كيانا كرديا رسميا معترفا به في الدستور العراقي شمال العراق، وقد يشكل نموذجا أو مركز جذب لأكراد تركيا.

٣. حمى الاحتلال وجود ما بين ٤ و ٥ آلاف مسلّح من حزب العمال الكردستاني شمال العراق.

### ملاحظات أولى

١. لم يقتصر الانزعاج التركي من سياسات واشنطن على فئة دون أخرى بل كان اعتراضا جامعا، سواء من حزب العدالة والتنمية الحاكم أو من المؤسسة العسكرية.

٢. لم تكتف تركيا بالاعتراض على هذه السياسات بل طورت اعتراضها بالتنسيق مع دول وقوى من "محور الشر" مثل إيران وسوريا ولا سيما في الملف الكردي.

٣. اتبعت تركيا سياسة مضادة للسياسات الأميركية "العنيفة" بأن نشّطت الجانب التفاوضي في المشكلات الإقليمية والداخلية، وشجعت على انتهاج الحوار لحل المشكلات.

بالعدوان الإسرائيلي على غزة وما سبقه السنوات الأخيرة في فلسطين.

٧. رفضت إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، ودعت لمعالجة القضية الأفغانية بوسائل أخرى سلمية واقتصادية، ودعت إلى محاربة حركة طالبان.

٨. وقفت على الحياد في أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا، بخلاف موقف بوش المعروف بحمايته جورجيا.

#### أوباما والسياسة الجديدة

جاء أوباما وهو يرث كل هذه التركة الثقيلة المنحدرة من حقبة بوش، ومن أبرز توجهاته:

١. طرح الحوار فمجا لحل المشكلات الإقليمية والدولية، وفيما خص الشرق الأوسط حدد أوباما قضيتين بعينهما: إيران وسوريا.

٢. ورث أوباما نظرة كل من زيبغنيو بريجنسكي وبرنت سكوكروفت إلى أهمية منطقة أوراسيا وخصوصا في بعدها المتعلق بالطاقة، في السيطرة

#### مواقف متعارضة

تعارضت المواقف التركية والأميركية في عدد كبير من الملفات:

١. رفضت تركيا عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري.

٢. عارضت تركيا استخدام القوة أو فرض الحصار على إيران على خلفية البرنامج النووي الإيراني.

٣. رفضت الواقع التقسيمي الجديد في العراق.

٤. كانت ضد طريقة التعااطي الأميركية مع ملف حزب العمال الكردستاني المحمي والمسلح -وفقا للأتراك- من جانب واشنطن وأكراد العراق.

٥. وقفت على الحياد في الملف اللبناني.

٦. رفضت عزل حركة حماس وأصرت على التعامل معها بوصفها سلطة شرعية منتخبة، ونددت بشدة

على العالم. وهنا تبرز تركيا كأحد أدوات تجسيد هذه النظرة.

٣. تركيز أوباما على أفغانستان كأولوية في مكافحة "الإرهاب".

### أي دور لتركيا من الزاوية الأمريكية؟

١- إذا كان أوباما جادا في حل المشكلات عن طريق الحوار فسيجد في أنقرة حزب العدالة والتنمية أكبر معين له، لأن سياسة تركيا ارتكزت في السنوات الأخيرة في ظل هذا الحزب على عامل التواصل مع الجميع، واكتسبت تركيا صفة الوسيط في عدد كبير من الملفات، فهي الوحيدة التي على صلة قوية وجيدة مع جميع الأطراف، من فلسطين وإسرائيل إلى إيران وسوريا وباكستان وأفغانستان، وحتى روسيا وجورجيا. ويمكن لأوباما أن ينطلق اعتمادا على الدور التركي، بدلا من البدء من الصفر.

٢- إن تركيا لا تزال تمثل لواشنطن عنصرا حيويا في تنفيذ الإستراتيجيات الأمريكية والغربية في المنطقة، ولكن كثرت التحليلات التي تقول إن تركيا تشهد انعطافة قد تنقلها من موقعها التقليدي في المحور الغربي إلى موقع جديد أقرب إلى الشرق بل حتى إلى دول

"الممانعة" خاصة وأن استطلاعات الرأي ومواقف المسؤولين الأتراك تشير إلى التغير في المزاج التركي سلبيا من الولايات المتحدة بعد حقبة بوش.

ومن هنا فإن أحد أهم أسباب زيارة أوباما إلى تركيا هو محاولة استعادة تركيا إلى حضنها الغربي السابق، وكبح جماح انعطافتها نحو الشرق والعالم الإسلامي.

٣- يهيئ أوباما وإدارته الجديدة لإعادة تموضع شاملة في مناطق التوتر من البلقان إلى وسط آسيا مروراً بالقوقاز والشرق الأوسط. وتركيا هنا تقع في موقع المؤثر والفاعل بكل القضايا التي تقع في هذه الجغرافيا الواسعة، ودورها مساعد وضروري لنجاح إعادة التموضع هذه. زيارة أوباما محاولة لإعادة الاعتبار للدور التركي في هذه المناطق والذي تعرّض للتهميش أو الاستعلاء من جانب إدارة بوش.

٤- إن اختيار تركيا لأول زيارة لأوباما إلى بلد مسلم ولثاني زيارة إلى بلد خارجي (بعد كندا) وبعد شهرين ونصف الشهر فقط على انتخابه رئيسا للولايات المتحدة، هي محاولة من أجل تحسين صورة أميركا المتأكلة والمتهالكة في العالم الإسلامي جراء المرحلة السابقة.

٥- وهي أيضا محاولة لتخفيف سلبية الصورة الأميركية بالمرحلة المقبلة، لأن حروب أميركا لم تنته ومسرحها كلها هو الجغرافيا الإسلامية، حيث أضاف أوباما إلى خارطة حروب أميركا منطقة جديدة هي باكستان. وأعلن هذا التوجه بنفسه أثناء عرض إستراتيجية الحرب في أفغانستان وباكستان، حيث قال إن باكستان "أخطر منطقة في العالم" (!).

٦- وكذلك اتخاذ أوباما لتركيا مكانا لتوجيه رسالة إيجابية للعالم الإسلامي هي دعم مباشر للنموذج التركي العلماني في العالم الاسلامي كنموذج، وإيلاء للريادة التركية في هذا العالم.

٧- ولا يمكن تجاهل أن من أهم أهداف استعادة تركيا إلى المعسكر الغربي هو عدم تحويلها إلى طرف سالب في علاقتها بإسرائيل، لا سيما بعد أحداث غزة الأخيرة، بعدما كانت أنقرة ولا تزال تمثل إلى حد كبير، أكبر احتراق غربي إسرائيلي للعالم الإسلامي. استعداد تركيا للتماهي مع التطورات الأميركية الجديدة؟

أخرج الخطاب الرسمي الأميركي من قاموسه حتى الآن مصطلحات كانت تثير حساسية وغضب الأتراك، فلم تعد ترد مصطلحات:

استخدام القوة ولا محور الخير والشر ولا الحرب على "الإرهاب". وهذا بلا شك يشكل إشارات تحفز أنقرة للتجاوب مع واشنطن وتوفير فرصة لها لتجسيد تطلعاتها الجديدة.

وبعد سنوات ثمان عجاف في العلاقة التركية الأميركية لا تريد أنقرة أن تقطع الطريق على الفرصة الجديدة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة.

غير أن النوايا وحدها لا تكفي، فستعمل أنقرة على تشجيع المناخ التفاؤلي الجديد في العلاقات الثنائية وفي المنطقة، وستتعامل مع نتائج زيارة أوباما وفقا لسياسة الكرة المتدحرجة أو نظرية الدومينو التي تقول إن اختراقا في ملف ما يفتح الباب أمام إمكانية اختراق في ملف آخر وهكذا.

وكما لم تعتمد أنقرة التعامل مع كل الملفات وفقا لمعيار واحد مسبقا، فإنها ستستمر في اعتماد هذا النهج ولن تشترط التعاطي مع سياسة أوباما تجاه الملفات على أساس المقايضة الشاملة، فكل منها على درجة من التفاوت بحيث يتعذر وزنها بالميزان نفسه.

ولا شك أن أولويات أنقرة، بل هاجسها الرئيس ينطلق بداية من الملفات التي تمسها مباشرة وهو ما نسميها الدائرة الأولى.

## في الدائرة الأولى تريد

١. تعاوننا أميركيا لإنهاء مشكلة حزب العمال الكردستاني في العراق، وقد تعهد أوباما بالتعاون ضد "إرهاب" العمال الكردستاني لكنه لم يفصح عن آليات هذا التفاهم. وفي الوقت نفسه ربما يكون أوباما قد أزعج الأتراك بدعوته إلى منح أكراد تركيا فرصة للتساوي مع المواطنين الآخرين واستخدام لغتهم وثقافتهم وما إلى ذلك.

## ٢. ضمانة لدور تركي أمني واقتصادي

في العراق وفي شماله تحديدا، بحيث تكون تركيا، وليس عمليا بغداد، هي المسؤولة أو الراعية للأمن هناك بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، منعا لانتقال أكراد شمال العراق إلى مرحلة الدولة المستقلة. وهنا أيضا يمكن القول إن الأتراك ليسوا راضين كثيرا عن مواقف أوباما عندما رد على سؤال حول ما إذا

كان مع دولة كردية في العراق بقوله "أنا مع وحدة الأراضي التركية" (التركية وليس العراقية).

٣. تدخل أميركي للمساعدة لحل المشكلة بين أرمينيا وتركيا وبين أرمينيا وأذربيجان، وبالتالي إيجاد صيغة مناسبة لمسألة مطالبة الأرمن الاعتراف بـ "الإبادة" عام ١٩١٥، وعدم اعتراف الكونغرس بالإبادة. وهنا مشى أوباما على حد السكين، فإذا كان قد رضح لضغوط المصالح الأميركية في حاجتها لتركيا فلن يعترف رسميا بالإبادة الأرمنية، إلا أنه قال علنا في تركيا إنه لم يغير موقفه الشخصي من المسألة (أي اعتباره أحداث ١٩١٥ "إبادة") وهذا موقف جديد يحصل للمرة الأولى مع رئيس أميركي، وهو ما لا يثير ارتياح الأتراك.

٤. تدخل الولايات المتحدة لمنع استمرار المسألة القبرصية عقبه أوروبية أمام

مسيرة مفاوضات العضوية التركية للاتحاد الأوروبي.

### في الدائرة الثانية

من الأهداف التركية في التعاون مع إدارة أوباما تكمن القضايا التي تقع في المحيط الإقليمي المباشر لتركيا، والتي تنعكس توتراتها سلبا عليها، ومنها:

١. عدم اللجوء إلى القوة لحل مسألة

البرنامج النووي الإيراني.

٢. تشجيع مفاوضات السلام بين سوريا

وإسرائيل.

٣. فتح قنوات اتصال بين أميركا وحركة

حماس.

٤. حل المشكلة الأفغانية على أساس

الحوار مع حركة طالبان.

### المساومة بين الأولويات

لا شك أن أولويات تركيا هي لدائرتها الأولى المباشرة، وهذا أمر طبيعي. ولكن هل يمكن أن تلبي أميركا بعض المصالح التركية على حساب تبدل موقف تركيا في ملفات الدائرة الثانية؟

إذا كانت الولايات المتحدة تريد استمرار السياسات السابقة المنحازة ضد فلسطين وحماس وسوريا وإيران وما إلى ذلك، فإنها سوف تراهن على مثل هذه المقايضة التي لن تجدد قبولا واسعا لدى القيادة التركية، لأن تخلص تركيا من ملفات مثل "حزب العمال الكردستاني" و"المسألة الأرمنية" لا يمكن أن يكون على حساب تنازل تركيا عن إقامة علاقات جيدة وممتازة مع إيران وسوريا أو الدفاع عن القضية الفلسطينية. لذا يجب هنا الأخذ في الاعتبار:

١- إن تركيا ستسعى ليس لأن تتغير هي، بل لأن تغير السياسات الأميركية أو على الأقل التقليل من غلوائها. والمواقف المعلنة على الأقل خلال زيارة أوباما عكست هذا الواقع. أي أن هناك اقترابا أميركيا من المواقف التركية وليس العكس.

٢- إن سياسة تركيا الجديدة في "تعدد الأبعاد" سابقة على سياسات جورج بوش. وهي تنطلق من قاعدة وقناعة أيديولوجية نظرية تولي أولوية لعمق تركيا التاريخي والجغرافي، وأظهرت الوقائع الميدانية -وهذه نقطة مهمة جدا- أن هذه السياسة هي التي منحت تركيا وأكسبتها الثقل الجديد في الشرق الأوسط، وفي ظل سياسات جورج

بوش العدائية والعدوانية من تركيا ومن غير تركيا، وفي ظل تعرضها لضغوط هائلة من أميركا والغرب، لم تغير في مواقفها تلك، ومع ذلك لم تفقد هذه السياسة الوسطية أهمية تركيا ودورها لدى الغرب وإسرائيل. لذا فإن أي تقارب تركي أميركي في عهد أوباما، الأقل عدوانية، في قضايا الدائرة الأولى، لن يكون على حساب المواقف التركية الوسطية السابقة، أو يعني العودة إلى المربع السابق على سياسة "تعدد الأبعاد" لأن هذا يعني ببساطة الإطاحة بكل المكاسب التركية السنوات الأخيرة.

### المتوقع من تركيا

وانطلاقاً من ذلك ومن أن إدارة أوباما تريد تفكيك ألام الشرق الأوسط، يمكن توقع ما يلي:

١. إن تركيا مستعدة للمشاركة في استئناف جهود الوساطة بين سوريا وإسرائيل. وهذا ليس موقفاً جديداً بل استمرار للموقف التركي المعروف والمعهود.

٢. تركيا مستعدة للمشاركة في جهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٣. تركيا مستعدة للتقريب بين إيران وأميركا.

٤. تركيا مستعدة للوساطة في الأزمة الأفغانية.

### في المقابل

١- بسبب تداخل المصالح المشتركة لاسيما في المجال الأمني ووحدة الموقف من المسألة الكردية، وهي جوهرية، لا يمكن التوقع من تركيا أن تمارس ضغوطاً سلبية على سوريا أو إيران لحملهما على تعديل مواقفهما، بل في أقصى الأحوال ستمارس ضغوطاً إيجابية ليس أكثر. وبالتالي لا يمكن توقع أية مقايضة تركية مع أميركا على حساب العلاقات الجيدة مع سوريا أو مع إيران.

٢- إن الدور التركي الوسيط في الشرق الأوسط تحديداً، كما كان من قبل، سيكون أيضاً مساعداً وليس أساسياً. أي بإمكان تركيا أن توفر دوراً لوجستياً أو ناصحاً أو محذراً وليس أكثر. إذ لا تملك تركيا أوراق ضغط على الأطراف المتحاوره للتوصل إلى

اتفاق، كما لا تملك القدرة على حماية أي اتفاق قد يتم التوصل إليه بين الأطراف المتنازعة. وهذا كان من أسباب فشل المفاوضات بين سوريا وإسرائيل كما بين محمود عباس وإسرائيل. وقد أعلن الرئيس السوري مرة أنه يريد أن تنتقل المفاوضات إلى الرعاية الأميركية المباشرة، لذا لا يمكن لتركيا أن تمارس دورا أكبر من قدرتها وإمكاناتها، ولا ترغب في ذلك أيضا لأن الفشل سيكون في هذا الحالة مضاعفا.

٣- إن أقصى ما تطمح تركيا إليه في ظل أي مقايضة محتملة هو انتزاع اعتراف بدور قوي في العراق، اتصالا بملف حزب العمال الكردستاني وأكراد العراق والتعاون الاقتصادي. وفي هذا المجال ليس واضحا بعد ما تريده أميركا من تركيا.

٤- ويستبعد كلية أي مساومة أو مقايضة تركية مع أميركا على حساب المصالح الشرعية للشعب الفلسطيني أو خلافا لما يتفق عليه الفلسطينيون، خصوصا في ظل استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة بمعزل عن يحكم في إسرائيل، بل سيزداد الاحتضان التركي للشعب الفلسطيني وحركة حماس مع وصول بنيامين نتنياهو وحكومته الأكثر تطرفا من سابقتها.

٥- لذا فإن المسرح الرئيسي للتحول الإيجابي في العلاقات التركية الأميركية بعد زيارة أوباما لن يكون الشرق الأوسط وخصوصا بعد وصول حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلية الراضية لحل الدولتين، بل سيكون مسرح التحول الرئيسي في أفغانستان وباكستان والعراق والقوقاز وقضايا الطاقة. وهذا لا يعني عدم القيام بمحاولات جدية في الشرق الأوسط للإدارة الأميركية الجديدة بالتعاون مع تركيا، إلا أن مساحة النجاح للتعاون التركي الأميركي ستكون أوسع مجالا وأكثر قابلية للتطبيق في ملفات أخرى خارج المسألة الفلسطينية تحديدا.

#### توصيات

انطلاقا مما تقدم، يمكن أن نشدد على النقاط التالية:

- على العرب والإعلام العربي عدم التشكيك بنوايا حزب العدالة والتنمية في سياسته الشرق أوسطية التي كانت إلى جانب العرب في أصعب الظروف والتي لا نتوقع تبديلا دراماتيكيها فيها كما عرضنا.
- تشجيع تركيا على استمرارها في هذا الدور الإيجابي من خلال إظهار المكاسب التي تجنيها منه معنويا على صعيد صورتها



- لدى الرأي العام العربي والإسلامي، واقتصاديا وثقافيا، وبالتالي قطع الطريق أمام أي محاولة تركية لتغيير سياساتها التي اتبعتها خلال السنوات الماضية.
- تحفيز تركيا، بناء لمكاسب سياساتها السابقة، على أن تمارس هي ضغوطا على الإدارة الأميركية لتغيير مواقفها من القضايا العربية والإسلامية لاسيما في القضية الفلسطينية. ويمكن هنا البحث في جهد مشترك عربي تركي للتباحث مع الإدارة الأميركية في آفاق تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، بما يساهم في تكوين حالة ضغط أوسع من الساحة العربية، خاصة في ظل عجز العرب عن إثبات الحضور والاستقالة من مسؤولياتهم التاريخية، فغابوا عن الدور الذي ملأه الآخرون.
- تشجيع منح تركيا دورا أكبر في العراق يخدم الحفاظ على وحدته، على ألا ينتقص هذا الدور من سيادة العراق واستقلالته وأن يكون بالتنسيق مع حكومة بغداد.
- عدم تحريض العرب، أنظمة وإعلاما، تركيا على الانحياز لطرف عربي دون آخر.
- عدم تخوف أي طرف عربي من تنامي الدور التركي لأنه، من جهة، يمنح الوضع العربي المنقسم والمنهزم عنصر قوة لا عنصر ضعف، ولأنه لن يكون في ظل استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة، على حساب الحقوق العربية التاريخية في فلسطين.
- عدم المحاولة في توظيف هذا الدور لصالح طرف عربي معين ضد إيران، لأن مثل هذا التوظيف يضعف العرب تجاه أميركا وإسرائيل، فضلا عن أن تركيا ليست في وارد الدخول في لعبة المحاور، وإن لعبتها فلصالحها هي وليس لصالح أي طرف عربي.

أكاديمي لبناني متخصص في الشأن التركي